

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي حفظ السنة المصطفوية بأهل الحديث ، والصلاة والسلام على نبينا محمد المرسل بأصدق الكلام والحديث ، وعلى آله وأصحابه الذين أعزوا دينه الصحيح بسيرهم في نصرته السير الخيثة ، وعلى التابعين باحسان وسائر المؤمنين في القديم والحديث ،

أما بعد فيقول العبد الفقير إلى مولاه الفتح ، اسماعيل العجلوني بن محمد جرّاح ، ان الاحاديث المشتهرة على الألسنة قد كثرت (١) فيها التصانيف ، وقلمها يخلو تصنيف منها عن فائدة لا توجد في غيره من التأليف ، فأردت أن أخلص مما وقعت عليه منها مجموعاً تقر به أعين المصنفين ، ليكون مرجعاً لي ولمن يرغب في تحصيل المهات من المستفيدين ، ولما أخرجه ابن ماجه وابن خزيمة عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول ﷺ « ان مما يلحق المؤمن من حسناته بعد موته علماً نشره » وهو شامل للتصنيف والتعليم ، وهو في التصنيف أظهر ، لانه أطول أستمراً وأكثر (٢) ، وأنص ان شاء الله تعالى في هذا المجموع على بيان الحديث من غيره ، وتمييز المقبول منه السالم من ضيره ، إذ من النصيحة في الدين كما قال الحافظ ابن حجر في خطبة كتابه « اللآلئ المشورة في الاحاديث المشهورة » التنبية على ما يشتهر بين الناس مما ألفه الطبع ، وليس له أصل في الشرع ، قال وقد صنف الامام تاج الدين القزاري كتاباً في فقه العوام ، وانكار أمور اشتهرت بين الانام لا أصل لها أجاد فيها الانتقاد ، وصان الشريعة أن يدخل فيها ما يخل بالاعتقاد ، قال وقد رأيت ما هو أهم

(١) في الاصل « كثر » وهو جائز (٢) في النسخة المصرية زيادة « انتشاراً » .

من ذلك ، وهو تبين الاحاديث المشتهرة على ألسنة العوام وكثير من الفقهاء الذين لا معرفة لهم بالحديث ، وهي اما أن يكون لها أصل يتعذر الوقوف عليه لغرابة موضعه ، أو لذكره في غير مِظنته ، وربما نفاه بعضهم لعدم اطلاعه عليه ، والنافي له كمن نفى أصلاً من الدين ، وضل عن طريقه المبين ؛ واما لا أصل لها البتة ، فالناقل لها يدخل تحت ما رواه البخاري في ثلاثياته من قوله صلى الله عليه وسلم « من نقل عني مالم أقل فليتبوأ مقعده من النار » انتهى . ثم نقل فيها بسنده الى أبي قتاده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « هلاك أمتي في ثلاث : في القدرية ، والعصية ، والرواية من غير تثبت » لكنه منكر ، وبسنده أيضاً الى ابن المبارك أنه قيل له في هذه الاحاديث الموضوعة ، قال يعيش لها الجبانة ، وبسنده الى الامام أحمد أنه قال ان للناس في ارباضهم وعلى باب دورهم أحاديث يتحدثون بها عن النبي صلى الله عليه وسلم لم نسمع نحن بشيء منها ، ولذلك وجت العناية بما وصل العلم اليه ، ووقع الاطلاع عليه ، قال الربيع بن خيثم ان للحديث ضوءاً ككسوة النهار يُعْرَف ، وظلمة كظلمة الليل تُنْكِر ؛ وقال ابن الجوزي : الحديث المنكر يقشع له جلد الطالب ، وينفر منه قلبه في الغالب ؛ وروى أبو نعيم في الحلية عن أبي هريرة رفعه « ان الله تعالى عند كل بدعة كيد بها الاسلام ولياً من أوليائه يذب عن دينه » انتهى .

وأن من أعظم ما صنف في هذا الغرض ، وأجمع ما ميّز فيه السالم من العلة والمرض ، الكتاب المسمى بالمقاصد الحسنة في بيان كثير من الاحاديث المشتهرة على الألسنة ، المنسوب للامام الحافظ الشهير أبي الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، لكنه مشتمل على طول بسوق الاسانيد التي ليس لها كبير فائدة إلا للعالم الحاوي ، ومن ثم خصته في هذا الكتاب مقتصرأ على مخرّج الحديث وصحّايه روماً للاختصار ، غير مغل إن شاء الله تعالى بما اشتمل عليه مما يستطاب أو يستحسن عند أئمة الحديث الاخيار ، وضامأ اليه مما في كتب الأئمة المعبرين كالآلء المشورة في الاحاديث المشهورة لامير الحفاظ والمحدثين من المتأخرين الشهاب أحمد بن حجر العسقلاني ، بلغنا الله وإياه

في الدارين الاماني . واعلم أني حيث أقول قال في الآليء أو ذكرها فيها فالمراد به كتاب الحافظ المسقلاني المذكور ، وحيث أقول قال في الاصل أو في المقاصد فرادي به المقاصد الحسنه المذكوره ، وحيث أقول قال في التمييز فرادي الكتاب المسمى بتميز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث للحافظ عبد الرحمن بن الريع تلميذ الامام السخاوي ، فانه اختصر المقاصد الحسنه لشيخه المذكور ، لكنه أخل بأشياء مما فيه مسطور ، وحيث أقول قال في الدرر فالمراد الكتاب المسمى بالدرر المنتثره في الاحاديث المشتهرة للحافظ جلال الدين السيوطي ، وهي نسختان صغرى وكبرى ؛ وحيث أقول رواه أبو نعيم فرادي في الحلية ؛ وحيث أقول رواه الشيخان أو اتفقا عليه فالمراد أنه في الصحيحين لشيختي الحديث البخاري ومسلم ، وان كان في أحدهما قلت رواه البخاري أو مسلم ، وحيث أقول رواه أحمد فالمراد الامام أحمد في مسنده ، وحيث أقول رواه البيهقي فالمراد في الشعب ، وحيث أقول رواه الاربعة فالمراد أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه في سننهم ، وحيث أقول رواه الستة فالمراد هؤلاء الاربعة والشيخان في الكتب الستة ، وكذا اذا أفردت واحداً منهم فالمراد في كتابه أحد السنن الستة ، وحيث أقول قاله النجم فالمراد شيخ مشايخنا العلامة محمد نجم الدين الغزي في كتابه المسمى اتفاق ما يحسن ، من الأخبار الدائرة على الألسن ، وحيث أقول قال القاري فالمراد به الملا على القاري في كتابه الموضوعات المسات بالاسرار المرفوعة في الاخبار الموضوعه ، وهي صغرى وكبرى وقد نقلت منها ، وحيث أقول قاله الضعفاني فالمراد به العلامة حسن بن محمد الضعفاني مؤلف المشارق ، وما لم يكن كذلك في جميع مامر فأنص على الكتاب الذي رواه مؤلفه فيه ، وربما تعرضت لحديث ليس من المشهورات لمناسبة أو غيرها من المقاصد الصحيحات .

هذا والحكم على الحديث بالوضع أو الصحة أو غيرها انما هو بحسب الظاهر للمحدثين باعتبار الاسناد أو غيره ، لا باعتبار نفس الامر والقطع ، لجواز أن يكون الصحيح مثلاً - باعتبار نظر المحدث - موضوعاً أو ضعيفاً في نفس الامر ، وبالعكس ولو لما في الصحيحين على الصحيح ، خلافاً لابن الصلاح كما أشار إلى

ذلك الحافظ العراقي في ألفيته بقوله :

وقطع بصحة ما قد أسندا كذال له ، وقيل ، ظنا ، ولدى
محققهم قد عزاه النووي ، وفي الصحيح بعض شيء قد روي^(١)

نعم التواتر مطلقاً قطعي النسبة لرسول الله ﷺ اتفاقاً ، ومع كون الحديث^(٢) يحتمل ذلك فيعمل بمقتضى ما يثبت عند المحدثين ، ويترتب عليه الحكم الشرعي الاستفادة منه للمستنبطين ؛ وفي الفتوحات المكية للشيخ الأكبر قدس الله سره الأنور ما حاصله : فرب حديث يكون صحيحاً من طريق رواه يحصل لهذا المكاشف أنه غير صحيح لسؤاله لرسول الله ﷺ ، فيعلم وضعه ويترك العمل به وإن عمل به أهل النقل لصحة طريقه ، ورب حديث تُرِكَ العمل به لضعف طريقه من أجل وِضَاع في رواه يكون صحيحاً في نفس الأمر لسمع المكاشف له من الروح حين إلقائه على رسول الله ﷺ انتهى . واعلم أن الحافظ جلال الدين السيوطي قال في خطبة جامعته الكبير ما حاصله : كل ما كان في مسند أحمد فهو مقبول : فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن ، وكل ما كان في كتاب الضمفاء للعقبلي ولابن عدي في الكامل وللخطيب البغدادي ولابن عساكر في تاريخه وللحكيم الترمذي في نوادر الاصول وللحاكم في تاريخه ولابن النجار في تاريخه وللديلمي في مسند الفردوس فهو ضعيف ، فيستغنى عن بيان حاله بالعزو إليها أو إلى أحدها انتهى ؛ لكنه مقيد بما لم يجز بتعدد طرقه ، وإلا فيصير حسناً لغيره فيعمل به ، ولعل ما ذكره أغلي ، وإلا فيبعد كل البعد أنه لا يكون في كتاب منها حديث حسن أو صحيح فتأمل .

وسميت ما جمعته من ذلك « كشف الخفا ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على ألسنة الناس » ، ورتبته على حروف المعجم كآله . ليكون أسهل في المراجعة لنقله ، لكن لا أرمز بحروف إلى المخرجين كالنجم ، بل أصرح بأسمائهم

(١) زاد في المصرية بعد البيتين « مضعفاً »

(٢) أي مع احتمال ان يكون الصحيح عن المحدثين ضعيفاً في نفس الأمر .